

التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

أ.م. عروبة معين عايش / الجامعة التقنية الوسطى / معهد الادارة التقني / الزعفرانية

P: ISSN : 1813-6729

E : ISSN : 2707-1359

<https://doi.org/10.31272/jae.i133.936>

مقبول للنشر بتاريخ: 2022/4/25

تاريخ أستلام البحث : 2022/3/29

مستخلص

يهدف البحث الى دراسة ظاهرة الاقتصاد الرمادي التي ظهرت وانتشرت في الآونة الاخيرة وهو احد ألوان الاقتصاد وعلى انشطته لأجراء حصر لهذه الأنشطة و التحاسب الضريبي على ما تحققه هذه الأنشطة من دخل وذلك لعدم توفر معلومات لدى الهيئة العامة للضرائب عنها .
وتتحدد مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل : هل يمكن فرض ضريبة على أنشطة الاقتصاد الرمادي وهي الأنشطة الخفية المشروعة البعيدة عن القانون الضريبي في العراق ؟ ولتحقيق هدف البحث تم اختيار بعض هذه الأنشطة التي تحقق ارباح عالية كأجور التدريس الخصوصي للمراحل الاعدادية كذلك العمولة المستلمة من قبل المتسوقين ومنهم المتسوق الاول والمسؤول عن دفع العمولات لأعضاء شبكة التسويق الشبكي كحالات دراسية لأجراء التحاسب الضريبي ، وقد تم التوصل من خلال بحثنا ان هناك نشاطات تابعة للاقتصاد الرمادي ضرورة اخضاعها للضريبة وحصرها لأنها مشمولة بقانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1980 وتعديلاته ، وان استمرار عدم احتساب ضريبة يعد تهرب ضريبي يؤدي الى انخفاض الإيرادات الضريبية ومن ثم إيرادات الموازنة .

الكلمات الافتتاحية : التحاسب الضريبي ، القانون الضريبي ، الاقتصاد الرمادي



مجلة الإدارة والاقتصاد

مجلد 47 / العدد 133 / حزيران / 2022

الصفحات : 167 - 179

مقدمة

يشمل الاقتصاد الرمادي النشاط الاقتصادي القانوني غير المسجل وتشمل هذه النشاطات والعمليات التجارية أعمال السمسة والعمولات وغيرها و أن هذه العمليات التجارية لا تسجل في السجلات الحكومية ولا تخضع للإحصاءات الرسمية ولا تدخل في إطار النشاط التجاري الرسمي ويشكل الاقتصاد الرمادي في بعض الدول العربية (العراق ، مصر ، الجزائر ، تونس ، سوريا) ما بين 30% -50% من الاقتصاد الكلي ، وذلك لصعوبة ضبط حركة الاقتصاد في ظل الاضطرابات السياسية . ويشير مصطلح الاقتصاد الرمادي الى الاقتصاد ما بين الاقتصاد الابيض والاسود و انشطته تعمل بعلم الحكومة او بدون علمها الا أنها خارج قانون الضريبة . وفي العراق فقد انتشرت نشاطات من الاقتصاد الرمادي بسبب ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب ، وعدم وجود توظيف في دوائر الدولة وهذا ما ظهر ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية التي تناولها البحث ، وتأتي أهمية البحث كون الاقتصاد الرمادي موضوع معاصر لم يتم البحث فيه إلا بحدود مقالات على مواقع الانترنت . وبما أن ممارسي نشاط هذا النوع من الاقتصاد يحققون ارباح بمبالغ طائلة وهي مشكلة تحتاج الى الوقوف عندها من اجل حصرهم ومحاسبتهم ضريبيا وفق قانون ضريبة الدخل العراقي ، وقد تم تقسيم البحث الى مبحثين الاول الاطار النظري للبحث يتضمن فترتين اساسيتين هما اولاً /الضريبة والتحاسب الضريبي وتشمل (مفهوم الضريبة والتحاسب الضريبي ,انواع الضرائب ، عناصر التحاسب الضريبي , مصادر البيانات للتحاسب الضريبي) ثانياً / مفهوم الاقتصاد الرمادي وانشطته وعلاقته بالوان الاقتصاد الاخرى . اما المبحث الثاني الاطار العملي للبحث ويشمل اولاً / تحليل المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة 2016 — 2020 خلال فترة الدراسة وهي كل من (مؤشر سهولة اداء الاعمال ، ومعدل البطالة ،الحكم الراشد) ، ثانياً/ التحاسب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرمادي الخفية المشروعة ودخلها الخاضع للضريبة كبير من خلال حالتين تطبيقية وهي عن ارباح الدروس الخصوصية ، وعمولات التسويق الشبكي . واخيرا توصل الى الاستنتاجات والتوصيات

منهجية البحث

اولاً/ مشكلة البحث :

الاقتصاد الرمادي احد انواع الوان الاقتصاد الذي انتشر مفهومه في الوقت الحاضر ، حيث انشطته بعيدة عن قانون ضريبة الدخل في العراق وذلك لعدم توفر معلومات عن حجم الدخل في سجلات الهيئة العامة للضرائب ومن اجل تحقيق العدالة من جهة وزيادة الايرادات الضريبية ولحاجة الموازنة العامة الى زيادة إيراداتها من جهة اخرى ، وتحدد مشكلة البحث في الاجابة على الاسئلة التالية :

1. هل الارباح والعمولات المتحققة من نشاطات الاقتصاد الرمادي الخفية المشروعة ضمن الدخل الواجب اخضاعه للضريبة ؟

2. كيفية اجراء التحاسب الضريبي عن تلك الارباح ؟

ثانياً/أهمية البحث :

أهمية البحث من أهمية المرحلة الراهنة التي يمر بها اقتصاد العراق وظهور مفاهيم مختلفة للاقتصاد الواجب تحليله وحصره لجميع الأنشطة التي لم تخضع للضريبة ومنها الارباح الناتجة عن ممارسي النشاط الاقتصادي الرمادي ، لذا فإن تعزيز هذا الجانب سوف يساهم في زيادة الايرادات الضريبية ومن ثم زيادة إيرادات الموازنة .

ثالثاً/هدف البحث : يهدف البحث الى

1. التعرف على مفهوم الاقتصاد الرمادي وانشطته.
2. تسليط الضوء على أهم المؤشرات وهي (مؤشر سهولة اداء الاعمال ، ومعدل البطالة ،الحكم الراشد) التي تؤثر في زيادة حجم أنشطة الاقتصاد الرمادي
2. تحديد المواد القانونية التي تخضع ارباح أنشطة الاقتصاد الرمادي البعيدة عن القانون وغير مسجلة في سجلات الضريبة .
3. بيان كيفية احتساب الضريبة على ارباح وعمولات أنشطة الاقتصاد الرمادي .

رابعاً/"فرضية البحث

يتناول البحث الفرضية الأساسية وهي (هناك امكانية اجراء التحاسب الضريبي على ارباح نشاطات الاقتصاد الرمادي).

خامساً/ حدود البحث

الحدود المكانية : الهيئة العامة للضرائب / شعبة المهن التجارية كونها الجهة المسؤولة عن حصر والتحاسب الضريبي للأنشطة الاقتصادية ، كذلك شركة كيونت الماليزية التي تقدم العمولة لأفراد الشبكة في العراق المسوقين لبضائعها .

الحدود الزمانية : تم اعتماد فترة الدراسة 2016 – 2020 بسبب زيادة أنشطة الاقتصاد الرمادي من خلال المؤشرات الاقتصادية التي تناولها البحث .

سادساً/ صعوبات البحث

واجه الباحث بعض الصعوبات عند كتابة البحث أهمها :—

1. عدم توفر مصادر علمية كافية عن الوان الاقتصاد ومنها الاقتصاد الرمادي .
2. صعوبة الوصول الى الدخل الحقيقي لأنشطة الاقتصاد الرمادي وحصرها بسبب الطبيعة الخفية لهذه الأنشطة وسعة جوانبها وتعدد كونها غير مسجلة في سجلات الدولة

المبحث الأول

الاطار النظري للبحث

أولاً / الضريبة والتحاسب الضريبي

1) مفهوم الضريبة و التحاسب الضريبي

تعتبر الضرائب من المصادر المهمة وهو احد انواع الايرادات لتمويل الموازنة العامة وتحقيق أهداف الدولة وقد وردت تعاريف عديدة للضريبة منها عرفت الضريبة بأنها " مصدر من مصادر إيرادات الدولة تؤخذ كمبلغ من المال بصفة نهائية من أرباح دخله التي حققها بدون أي مقابل " (سعدون ، 2013 : 22). كما عرفت الضريبة على أنها " فريضة اجبارية تفرض على الدخل او أي اصل لرأسمال بدون ان تعود للمكلف بأي عائد " (Dub, 2014 : 13). بالإضافة الى تعريف الضريبة " أنها الزامية للأفراد في تحمل عبء الخدمات العامة حسب غرض السياسة المالية للحكومة (الاعسر ، 2016 : 135). والمعروف ان قوانين الضرائب تكون جيدة عندما يكون نظام التحاسب الضريبي جيد (Dawit, 2014 : 24). ويعرف التحاسب الضريبي "هو الاجراءات الادارية والمحاسبية والقانونية المترابطة تجاه مكلفي الضريبي للحصول الضريبي وحسب قانون الضريبة النافذ (Zango, 2008:8). كما عُرف التحاسب الضريبي " بأنه عنصر مهم من عناصر النظام الضريبي يحدد المسؤوليات والتزامات المكلف الضريبي تجاه السلطة المالية وحسب القانون الضريبي النافذ" (Dawit, et al, 2014 : 24). أما (Bilibisso) يعتبر المؤسسة الضريبية "هي السلطة الضريبية في جميع دول العالم هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين وتقدير وتحصيل إيرادات الدولة " (Bilibisso, 2014:47).

2) انواع الضرائب

هناك نوعين من الضرائب (الكعبي ، 2008 : 24)

أـ **الضرائب المباشرة :** وهي الضرائب التي تفرض على الدخل الذي تحققه أو تملكه ، ويتحمل عبئها المكلف نفسه وهي نوعان (خريس ، 2013 : 56)

— **ضريبة على الدخل :** وهي الضريبة التي تفرض على الإيرادات السنوية للمكلف لتحقيق اهدف الدولة المالية (McGee, 2008 : 605).

— **ضريبة على رأسمال :** وهي الضرائب التي تفرض على اموال العقارية والمنقولة التي يمتلكها الافراد في تاريخ معين (عبد الحميد ، 2014 : 10).

بـ **الضرائب غير المباشرة :** وهي الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات عند إنتاجها ، بيعها ، استيرادها ، تصديرها فالمشرع لا يكتفي بفرض الضريبة على الدخل عند تحققه بالإضافة الى فرض الضريبة عند انفاقها أو تداولها (احمد ، 2007 : 39). وهي نوعان

1ـ **الضرائب على الانفاق أو الاستهلاك** وتقسم الى الانواع التالية (عثمان ، ع شماوي ، 2007 : 19) :—

— **ضريبة كمركية :** وهي ضرائب تفرض على السلع عند اجتيازها حدود الدولة استيراداً أو تصديراً وتفرض من اجل حماية الصناعة الوطني (الشافعي ، 2006 : 53).

— **ضرائب الانتاج :** وهي ضريبة تفرض على السلع المنتجة محلياً ويقوم المنتج بنقل عبئها الى المستهلك (الكعبي ، مصدر سابق : 30).

— **ضريبة المبيعات :** وهي الضريبة التي تفرض على كافة عمليات بيع السلع والخدمات المصنعة محلياً او مستوردة وتدفع من قبل التاجر او الصانع عند الشراء ويقع عبئها على المستهلك الهائي (ابو نصار واخرون ، 2005 : 483).

2- الضرائب على التداول : وهي الضريبة التي تفرض على تداول الثروة اي نقل الملكية من شخص الى اخر مثل رسم التسجيل العقاري وهذه الرسوم اصبحت تزيد عن قيمة الخدمة التي تقدمها الدولة ولهذا سميت ضريبة التداول (القيسي ، 2011 : 137) .

(3) عناصر التحاسب الضريبي

تم تحديد ابعاد عناصر التحاسب الضريبي كل من (بطو، 2006: 87)(الشاوي، 2008: 69) (بالسلطة التشريعية ، والإدارة الضريبية ، والمكلفون) . أما (Baingan ,2011) (Dawit,2014) فقد اعتبر (الحصر الضريبي ، الفحص الضريبي ، التقدير الضريبي ، التحصيل الضريبي) هم ابعاد التحاسب وهي واجبات الادارة الضريبية ولهذا تم تحديد الابعاد بالاتي :

1. السلطة التشريعية

مجموعة القواعد القانونية التي تحدد ماهية النظام الضريبي في دولة معينة و في وقت محدد، وتختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصادياً عنها في مجتمع متخلف ، ويعني مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية، من التشريع إلى الحصر والفحص والتقدير والتحصيل (كامل ، عبد الله ، 2014 : 23)

2. الادارة الضريبية : تعتبر الإدارة الضريبية الطرف الثاني في العلاقة الضريبية ، وهو الركيزة الأساسية لنجاح النظام الضريبي بأكمله كونها وسيطاً بين التشريع الضريبي و المكلف ويمكن تعريف الادارة الضريبية بأنها "الإدارة التي يخولها القانون سلطة تنفيذ القوانين الضريبية ، و تحصيل المستحقات الضريبية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة ". (فرج ، 2016 : 34). و تكمن أهمية دور الإدارة الضريبية في أنها من خلال موقعها تقوم :

أ. الحصر الضريبي : يقصد به المجتمع الضريبي (Baingan,2011:33) وهو يعتبر اهم ابعاد التحاسب الضريبي ، ويرى البعض ان الحصر الضريبي يمثل " أحصاء الدخول الناتجة من دخل الأنشطة الخاضعة للضريبة بما يحقق الإيرادات للموازنة العامة " (زين الدين ، 2012 : 348)، كذلك ينبغي التركيز على حصر دافعي الضرائب الجدد (Lumenyela,2014:13)

ب. الفحص الضريبي : يعتبر جوهر عملية التحاسب الضريبي من خلال التحقق مراعاة المتطلبات القانونية عند تقديم الاقرار الضريبي، بالإضافة الى فحص القوائم المالية التي يتم تحديد الدخل الضريبي بما يتفق مع قانون ضريبة الدخل النافذ (القبلي ، 2014 : 110).

ج. التقدير الضريبي : وهو " تحديد الوعاء الضريبي وتقدير الضريبة المستحقة على المكلف الواجب تسديدها (الشافعي ، 2011 : 118)

ت. التحصيل الضريبي : يقصد به " تحصيل الإيرادات الضريبية وإيصالها لخزينة الدولة " (Kamijo,2014:2) . لغرض تمويل المؤسسات الحكومية وتقديم الخدمات العامة لتحقيق أهدافها (Chuenjit , 2014:14) .

3. المكلفون :

هو احد اطراف العلاقة الضريبية ، وقد عرّف قانون ضريبة الدخل العراقي المكلف بأنه " كل شخص يخضع للضريبة " (المادة 6 الفقرة 8) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل وبناء على ذلك فان كل شخص ملزم بدفع الضريبة يعتبر مكلف .

4. مصادر البيانات للتحاسب الضريبي :

تعتبر مصادر البيانات الخطوة الاولى التي تبني عليها الخطوات الاخرى لتحديد الضريبة على الدخل لكافة الأنشطة الخاضعة للضريبة أهمها (شاكر والخفاجي ، 2017 : 180) :—

أ. القوائم المالية :

توفر هذه القوائم كما من المعلومات التي تبين النشاط الاقتصادي لكل المكلفين عند اعدادها بمصادقية ووفق معايير العمل المحاسبي لمتعارف عليها (الجادري ، 2005 : 46).

ب. التصاريح الكمركية :

هي الوثائق الرسمية التي يعرض فيها تفاصيل البضائع المستوردة حسب المانيفيست التي تصل الى الهيئة العامة للضرائب وهي التي يتم اعتمادها لأغراض التحاسب الضريبي مع المكلفين (البغدادي ، 2015 : 54) .

ج - المقتبسات :

وهي المعلومات الصادرة من القطاع العام والخاص والتي تشمل اعمال المقاولات والتعهدات مع دوائر الدولة ز هي قانونية وادلة اثبات على نشاط المكلف .

ت - الاخبار الضريبي :

وهو الاخبار عن مصادر الدخل لم يعلن عنها المكلف عندما قدم اقراره الضريبي الى الهيئة العامة للضرائب على ان يتم اخذ الاخبار والتأكد من صحتها قبل اتخاذ الاجراءات بحق المكلف (ناصر واخرون ، 2019 : 273).
ث- آلية التنسيق بين قسمي العقار والدخل : يمكن الاستفادة من المعلومات ضريبية عقار وتوظيفها من اجل حصر المكلفين من خلال المعلومات التي يقدمها مالكي العقارات وذلك كون عقود الايجار وثيقة لدى شعبة العقار للاحتساب الضريبي (محسن ، 2016 : 13).

ثانيا / مفهوم الاقتصاد الرمادي وانشطته وعلاقته بالوان الاقتصاد الاخرى

1. مفهوم الاقتصاد الرمادي

للاقتصاد ألوان شتى ترتبط بالسوق والاستهلاك والإنتاج كذلك يرتبط بالحكومات والمجتمع والمنظمات ، فمنهم الاقتصاد الرمادي موضوع دراستنا الذي يشير الى الاقتصاد غير الرسمي وهو ليس بالضرورة اقتصادا غير مشروع ولكنه يعمل خارج الضريبة وقوانين العمل وتعتبر هذه القطاعات رمادية فلا هي سوداء ولا هي بيضاء وقد تكون بعلم الحكومة او بدون علمها (<http://www.jamhara.com>). ويرجع مفهوم الاقتصاد الرمادي إلى العالم البريطاني (آرثر لويس) الذي وضعه في التنمية الاقتصادية. ولقد عرّف الاقتصاد الرمادي بأنه "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات والتي لا تُدرج في الإحصائيات الرسمية ، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي ولا يتم تحصيل ضرائب عنها ، ولا يخضع العاملون فيها لأي نظام ضمان اجتماعي" أي لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية (www.elhayatarabiya.net/ar) .

2. أنشطة الاقتصاد الرمادي

تتكون أنشطة الاقتصاد الرمادي من قطاعين هما (شوقي ، 2020 : 25): —

أ- **النشاط الخفي المشروع :** ويشمل المنشآت التي تنتج السلع والخدمات وهي غير مسجلة ولم تحصل على ترخيص لمزاولة النشاط وتمارس بعيدا عن أعين الدولة. كمثل التدريس العاملين في الدروس الخصوصية ، المهندسون الاطباء المحامون الغير مسجلين في الضريبة ، أنشطة التسويق الشبكي ، العاملين بالأجر اليومي في قطاع الانشاء او التنظيف وغيرها.

ب- **النشاط الخفي غير المشروع :** ويشمل الأنشطة التي تخالف القانون وتولد دخولا غير مشروعة مثل عملية تهريب السلع ، الرشاوي وغيرها .

3. علاقة الاقتصاد الرمادي بالوان الاقتصاد الاخرى

اتفق علماء الاقتصاد على أن للاقتصاد (7) ألوان: " الرمادي ، الأحمر ، الأبيض ، الأخضر ، الأسود والأزرق ، والبنّي . ويجمع الاقتصاد الرمادي ما بين الاقتصاد الأبيض والاقتصاد الأسود . فالاقتصاد الأبيض فقد صاغه الاقتصادي (دوجلاس ماكوليماز) في كتابه (الاقتصاد الأبيض المسطح) صدر في عام 2015 " كيف يحول الاقتصاد الرقمي " وقد عرّف الاقتصاد الأبيض " هو النظام الذي يحيط بصناعة تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع الاقتصاد الرقمي المتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات " (شوقي ، مصدر سابق: 20) .

وفيما يخص الاقتصاد الاسود فقد اطلق عليه عدة تسميات منها اقتصاد الظل ، الاقتصاد السري ، او الاقتصاد الخفي ، ويعرّف هو (عبارة عن مجموعة من التعاملات التجارية التي يتم فيها تجنب التشريعات التجارية ولا يدخل ضمن ارقام الناتج المحلي ويتم والقوانين الضريبية) .
(المالية/الاقتصاد/ www.jadwa.ly).

ومن هنا يتضح ان الاقتصاد الرمادي هو جزء من اقتصاد الدولة الا انه بعيد عن مراقبة أي جهاز من أجهزة الدولة وهو بين الاقتصاد الابيض كونه انشطته مشروعة والاسود كون فيه أنشطة غير مشروعة .

المبحث الثاني

الاطار العملي للبحث

اولا/ تحليل المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة 2016 — 2020

ان الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق ادى الى زيادة الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن القانون الضريبي وهذا ما تبيّنه المؤشرات الاقتصادية كمؤشر " سهولة اداء الاعمال ، معدل البطالة والعمالة ، مؤشر الحكم الرشيد " خلال فترة الدراسة وكالاتي :-

1. مؤشر سهولة اداء الاعمال

هو أحد المقاييس العالمية الأكثر استخدامًا في تقييم الأداء التنظيمي للدولة، كجهود توسيع القطاع الخاص ، وكذلك جودة وفعالية النظم المؤثرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعند الاطلاع على تقرير البنك

التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحتة تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

الدولي فيما يخص العراق ومقارنته ببعض الدول العربية لكل من سنة 2019 و2020 نجد ذلك في الجدول الاتي :

الجدول (1) يبين ترتيب العراق ومقارنته ببعض الدول العربية عالميا وعربيا في تقرير اداء الاعمال للفترة 2019 — 2020

الدول	2020		2019	
	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا
العراق	172	18	171	18
سوريا	176	19	179	19
الاردن	75	6	104	8
السعودية	62	4	92	6
البحرين	43	2	62	3
الكويت	83	9	97	12
السودان	171	17	162	16

المصدر / تقرير البنك السنوي لسهولة ممارسة الاعمال لسنة 2020
ظهر من الجدول (1) عند مقارنة ترتيب العراق عن بعض دول العربية ومنها دول الجوار , نجد انخفاض مؤشر العراق لكل من سنة 2019 و2020 حيث بلغ تسلسل العراق عالميا (171 ، 172) على التوالي . واما عند مقارنة ترتيب العراق عربيا" نجد انه اعلى من كل من الاردن ، السعودية ، البحرين ، الكويت وهذا مؤشر غير جيد كون ارتفاع المؤشر يدل على انخفاض في سهولة مؤشرات العمل التجاري ، استخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار , وهذا ما يعاني منه المجتمع العراقي و يؤدي الى زيادة الانشطة البعيدة عن القانون ومنها انشطة الاقتصاد الرمادي

2. معدل البطالة والعمالة في العراق

تعرف البطالة " عدم توفر فرص العمل للأفراد ما بين اعمارهم 15—64 سنة خلال سنة القادرين على العمل والراغبين والباحثين به " (دغيم ، 2006 : 201) وتظهر البطالة في اوقات الركود الاقتصادي ونقل في اوقات الرواج (الوادي، 2010: 31). وعند الاطلاع على معدل البطالة في العراق للفترة 2016 — 2020 نجد كما في الجدول (2):-

الجدول (2) معدل البطالة ومعدل النمو في العراق للفترة 2016 — 2020

السنة	معدل البطالة %	معدل النمو %
2016	20,82	—
2017	23,02	2,2
2018	22,87	0,33-
2019	22,76	0,11-
2020	23,80	04,1

المصدر/ تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط
نلاحظ من الجدول اعلاه معدل البطالة في العراق بلغت (20,82% — 23,02% — 22,87% — 22,76% — 23,80%) على التوالي كما ان معدل النمو كان منخفضا وذلك لانخفاض معدل البطالة من سنة 2016 بمقدار ضعيف الا ان ارتفاع معدل البطالة في سنة 2020 بسبب تفشي فايروس كورونا وحظر التجوال وايقاف كثير من انشطة الاقتصاد الرمادي , وما يؤكد ذلك عند مراجعة معدل العمالة في العراق خلال فترة الدراسة 2016 — 2020 حيث نلاحظ من الجدول (3) :-

الجدول (3) يبين نمو معدل العمالة في العراق للمدة 2016 — 2020

السنة	معدل العمالة %	معدل النمو %
2016	39,26	—
2017	37,08	-2,18
2018	37,39	0,31
2019	37,49	0,10
2020	35,66	-1,83

المصدر / تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاستعانة بتقرير اليونيسيف 2021 على موقع الانترنت
<https://ar.tradingeconomics.com/iraq/employment-rate>

التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

يظهر من الجدول (3) ان معدل العمالة خلال سنوات الدراسة 2016 — 2020 بلغت (39,26% — 37,08% — 37,39% — 37,49% — 35,66%) على التوالي وهذا يمثل ثلث سكان العراق يعملون وهي نسبة منخفضة مما يدل على ارتفاع البطالة . اما معدل النمو نجد انخفاضه خلال مدة الدراسة وكانت اعلى نسبة في سنة 2020 بفارق (1,83—) عن سنة 2019 وهذا بسبب جائحة كورونا بالإضافة انه لم يتم التعيين في دوائر الدولة في سنوات الدراسة رغم احالة الكثير ممن تجاوز عمره (60) للتقاعد دون اجراء تعيين بديل عنهم .

واود الإشارة هنا ان معدل التشغيل او معدل البطالة ليس بالدقة المطلوبة كون أكثر النشاطات الاقتصاد الرمادي غير مسجلة وبعيدة عن مراقبة الحكومة .

3. مؤشر الحكم الرشيد

ان عملية الحكم الرشيد في اي مجتمع بشكل عام عبارة عن "مجموعة من الطرق والقواعد المختلفة لتسيير الاعمال المشتركة من قبل الافراد والمؤسسات العامة والخاصة" (محمود، ٢٠١٧، ٧٥)، وان الحكم في هذا العصر يشمل القطاع العام(الدولة) والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

و يُعد مصطلح الحكم الرشيد مصطلحاً جديداً او موضوعاً جديداً، اذ يرجع الى نهاية القرن المنصرم(رسول وامين، ٢٠١٩: 143) .

"عبارة عن مبادئ عامة تنزل الى الواقع العملي عن طريق اسلوب محدد واليات متفق عليها لكل مبدأ لتحقيق مصلحة عامة"(الساغوري، 2017: 31). وهو احد معايير الاقتصادية التي يركز عليه البنك الدولي . وعند الاطلاع على متوسط نسبة ترتيب العراق مقارنة ببعض الدول العربية المجاورة والتي بنفس الظروف وكما في الجدول (4) :-

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الاطر التنظيمية	حكم القانون	مكافحة الفساد	متوسط الاجمالي %
العراق	10	3	5	8	2	4	5,3
جزائر	20	12	33	23	28	32	24,7
لبنان	35	14	45	48	36	27	34,2
السودان	5	2	8	8	7	8	6,3
اليمن	16	7	17	24	11	18	15,5
موريتانيا	22	34	31	37	28	41	32,2

المصدر / تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاستعانة بتقرير البنك الدولي
نجد من الجدول اعلاه ان العراق ترتيبه منخفض في مؤشر الحكم الرشيد مقارنة بالدول العربية خلال مدة الدراسة للفترة 2016 — 2020 حيث بلغ متوسط نسبة الحكم الرشيد (5,3%) يليه السودان بلغ المتوسط (6,3%) ، ثم اليمن (15,5%) ، اما باقي الدول في الجدول اعلاه فقد ارتفع مؤشر الحكم الرشيد كل من جزائر ، موريتانيا ، لبنان بلغت (24,7% — 32,2% — 34,2%) على التوالي . وهذا يدل على ارتفاع المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد والتي تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية وزيادة التنمية الاقتصادية ، وهذا يساعد على انخفاض ممارسي أنشطة الاقتصاد الرمادي البعيدة عن القانون ومنها قانون الضريبة .

ثانياً/ التحاسب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرمادي في العراق

1. التشريع الضريبي

تضمن قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته العراقي بعض المواد القانونية عن نشاطات الاقتصاد الرمادي الخفية المشروعة البعيدة عن قانون الضريبة ولم يسجل في سجلات الهيئة العامة للضرائب والتي يجب خضوعها للتحاسب الضريبي من خلال الفصول و المواد ادناه :-

الفصل 15 -

أ — المادة (27) (الفقرة 2) التي تنص (على كل شخص مسجل او غير مسجل وله دخل يخضع للضريبة ان يقدم تقرير قبل اليوم الاول من حزيران من السنة التقديرية) . شمل القانون وفق هذه المادة الانشطة الاقتصادية التي لم تسجل في سجلات السلطة المالية والواجب محاسبتها ضريبيا .

ب — المادة (28) (الفقرة 2) (للسلطة المالية ان تتحرى وتتحقق عن دخل المكلف الحقيقي وتبحث عن مصادره في محل وجودها ولها ان تطلب المعلومات من اي شخص تعتقد بأن لديه ما يفيد في تقدير الضريبة على أي من المكلفين)

التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

حددت هذه المادة ان احدى واجبات السلطة المالية حصر جميع الانشطة الخاضعة للضريبة من خلال لجان تُعد لهذا الامر مع الاستعانة بالمعلومات المقدمة من قبل الدوائر الحكومية والغير حكومية عن دخل المكلفين .

الفصل 26

أ— المادة 54 عن مكافأة المخبرين حيث نصت المادة (كل من قدم الى السلطة المالية معلومات عن دخل الانشطة بمنح مكافأة لا تتجاوز (30%) من الضريبة المتحققة بسبب الاخبار .
في هذه المادة يمكن الاستعانة بالمخبرين عن جميع الانشطة المسجلة والغير مسجلة لدى السلطة المالية وبهذا يحقق فائدة لكلا الطرفين الهيئة العامة للضرائب وللعاقلين عن العمل
اما فيما يخص النوع الثاني من انشطة الاقتصاد الرمادي الخفي غير المشروع كالرشاوي والتهرب فأنها مخالفة للقانون ولهذا لا تخضع للضريبة وخضعت الى قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل ، وقانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 المعدل .

2— اختبار فرضية البحث

من اجل اختبار فرضية البحث تم دراسة حالات تطبيقية عن ارباح الانشطة المشروعة وغير المسجلة ضمن سجلات الادارة الضريبية وفق قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 وتعديلاته والمعمول بها حاليا" ، والواجب على الادارة الضريبية حصر لهذه الانشطة ومحاسبتهم ضريبيا

أ — حالة تطبيقية الاولى / التحاسب الضريبي على ارباح الدروس الخصوصية

في دراستنا هذه تم اعتماد الارباح المتحققة عن الدروس الخصوصية للمرحلة الاعادية المنتشرة والمتزايدة بشكل كبير وبمواقع في الدور السكنية او في المدارس الاهلية كمعهد غير مسجل في سجلات الهيئة العامة للضرائب الذي لم يتم اجراء حصر لهذه الانشطة والتحاسب الضريبي رغم استمرارهم وتحققهم لأرباح كبيرة سندرج ادناه التحاسب الضريبي لعينة من احد في المواقع في المنصور عدد الطلبة فيه المرحلة السادسة (150) طالب فقط لسنة 2020، علما ان اجرة التدريس لمادة واحدة بحدود 750000 دينار عن كل من مواد (6) لطلبة المرحلة السادس اعدادي العلمي ، فسيكون دخل كل تدريسي كالاتي :-

الجدول (5) صافي الدخل الخاضع للضريبة من الدروس الخصوصية للعدد (150) طالب لسنة 2020

التفاصيل	150 طالب
اجرة 6 مواد للطالب الواحد	4,500,000
اجرة المواد x عدد الطلبة	675,000,000
— ايجار المعهد + اجور التنظيف سنويا	18,000,000
عدد التدريسين ÷	675,000,000
=	6
الصافي الدخل لكل تدريسي	109,500,000
$250007500 = 3\% \times$	
$25000 = 4\% \times 500,000$	
$100000 = 10\% \times 1,000,000$	
$16162500 = 15\% \times 107,750$	
الضريبة	16295,000
=	97,770,000
تدريسي x 6	

المصدر / من اعداد الباحث بالاستعانة بقانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 وتعديلاته

ظهر من الجدول اعلاه ان صافي دخل التدريسي السنوي من الدروس الخصوصية كحد ادنى عن تدريسه (150) طالب فقط لمادة واحدة بلغ (109,500,000) دينار فتكون مقـ دار الضريبة المستحقة 16,295,000 دينار لكل تدريسي ، اما مجموع الضريبة المستحقة عن ستة مواد تكون (97,770,000) دينار وهذا حد ادنى كون المعهد يقوم بتدريس اعداد متفاوتة للمراحل الدراسية الاخرى ولو استخدمت الهيئة العامة للضرائب (المخبرين) لحصر هذه الانشطة والابلاغ عنها كما نصت عليه المادة (54) من قانون ضريبة الدخل المرقب 113 لسنة 1982 وتعديلاته بمنح مكافأة من الضريبة المتحققة . كون هذه الانشطة متنوعة ومنتشرة في انحاء العراق والذي لا يتوفر لدى الهيئة العامة للضرائب كوادر كافية ومتدربة لإنجاز مهمة الحصر. وعندها ستكون مكافأة المخبر من الضريبة المتحققة كالاتي :—

التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

مكافأة المخبرين مجموع الضريبة المتحققة = 97,770,000 دينار
 $97,770,000 \times 30\% = 29,331,000$ دينار _
 صافي الضريبة = 68,439,000 دينار
 يظهر ان صافي الضريبة كحد ادنى بعد خصم مكافأة المخبرين بلغ (68,439,000) دينار وهو مبلغ كبير يدعم إيرادات الدولة .

وعند احتساب عدد المواقع لتدريس طلبة المرحلة السادس علمي (احيائي) الذي يبلغ عددهم في العراق لسنة 2020 الذي امتحنوا بلغ (235100) طالب الذي يمثل اكبر عدد من طلبة المرحلة الاعدادية فلو كل معهد او موقع كالدور السكنية المستخدمة للدروس الخصوصية يتضمن اعلى عدد من الطلبة (150) طالب فتكون عدد المواقع في بغداد والمحافظات (1567) معهد او موقع دراسي وبهذا يكون على الهيئة العامة للضرائب حصر هذه الاعداد من قبل لجان من كوادر الرقابة الهيئة العامة للضرائب لحصر هذه المواقع او بمساعدة المخبرين وكحد ادنى سيكون مجموع الضريبة المستحقة سنويا كالآتي :—

صافي الضريبة للموقع دراسي واحد $\times$ عدد المواقع = مجموع الضريبة
 68,439,000 دينار $\times$ 1567 موقع = 107,243,913,000 دينار وهو مبلغ لا يستهان به مما يعزز الإيرادات الضريبية من جهة والعدالة في محاسبة المكلفين جميعهم من جهة اخرى .

2. حالة تطبيقية الثانية / التحاسب الضريبي على عمولات التسويق الشبكي

التسويق الشبكي احد اشكال التسويق الذي يعتمد المستهلك على نفسه في الترويج عن منتجات الشركة مقابل عمولات تدفعها الشركة لهم وهي خفية بعيدة عن القانون الضريبي وقد عرف التسويق الشبكي بأنه (اسلوب للبيع الشبكي يسمح لمن يشترك فيه ان ينشئ شبكة خاصة به ويضم اليها عدد من العملاء الجدد وبيعهم المنتج أو الخدمة مقابل عمولة يحصل عليها عن كل مشترك جديد) (Barker, 2012: 15) . تدفع الشركة لتحفيز المتسوقين الانضمام اليها كلا حسب مستوى الشبكة عمولة شهرية بالدولار حيث تبدأ بمتسوق واحد ويلتزم امام الشركة بأن يضم (2) شخص للدخول في نشاط الشركة وتصرف لكل متسوق عمولة عند دخول اثنين في شبكته ويتضاعف مبلغ العمولة وهكذا، وتستمر عملية التشعب ليكونوا شبكة يصل عدد افرادها (100) شخص فقط وما زاد يكون شبكة جديدة . وتمنح شركة كيونت عمولة للمتسوق الاول لـ (10,000) دولار شهريا المسؤول عن صرف العمولات لمستويات الادنى للشبكة فلا بد من خضوع هذه العمولات للتحاسب الضريبي وكالآتي :—

الحد الاعلى للعمولة المدفوعة للمتسوق الاول من قبل عينة البحث تبلغ كالآتي :—
 10000 دولار $\times$ 148,000 سعر التحويل = 1,480,000,000 دينار عمولة شهريا"
 1,480,000,000 دينار $\times$ 12 شهر = 17,760,000,000 دينار سنويا"
 -17,760,000,000 — 2,500,000 الاعفاء الضريبي = 17,757,500,000 دينار الخاضع للضريبة
 — 2,663,440,000 دينار الضريبة المستحقة
 15094060000 دينار صافي الدخل
 بعد الضريبة

الضريبة المستحقة

7500 دينار = $3\% \times 250,000$

20000 دينار = $4\% \times 500,000$

50000 دينار = $5\% \times 1,000,000$

2,663,362,500 = $15\% \times 17,757,500,000$

2,663,440,000

وهنا نجد الضريبة الواجب سدادها عن دخل المتسوق الاول بلغت (2,663,440,000) مليون دينار وهو مبلغ كبير مستحق دفعه (رئيس الشبكة الواحدة) فكم تكون الضريبة عن باقي افراد الشبكات . ومن خلال الدراستين اعلاه يظهر ان المكلفون كل من التدريسي الذي يدرس دروس خصوصية في الحالة الاولى ، اما الحالة الثانية فيكون المكلف هو المتسوق الاول والذي يتقاضى اعلى عمولة بالعملة الصعبة . يظهر من خلال اعلاه قبول الفرضية (يمكن احتساب ضريبة على ارباح نشاطات الاقتصاد الرمادي) الخفية المشروعة والتي تزيد من حجم الإيرادات الضريبية .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا/ الاستنتاجات

1. يضم الاقتصاد الرمادي نوعين من الانشطة الخفية احدهما انشطة مشروعة بعيدة عن القانون الضريبي والاخر غير المشروعة لا يمكن تحاسبهم ضريبيا لان نشاطهم مخالف للقانون .

التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

2. ظهر صحة الفرضية حيث يمكن احتساب ضريبة على ارباح نشاطات الاقتصاد الرمادي المشروعة كونها خاضعة لقانون الضريبة المعمول به حالياً.
3. يعاني مفهوم الاقتصاد الرمادي وانشطته من نقص في جانب الدراسات والمصادر العربية والاجنبية .
4. ظهر تسلسل العراق في مؤشر سهولة اداء الاعمال لسنتي 2019 و2020 بلغ (171 ، 172) على التوالي عالمياً ، وعربياً تسلسله (18) لكلا السنتين كما في الجدول (1).
5. ارتفع معدل البطالة في العراق في سنة 2020 عن باقي سنوات الدراسة كما في الجدول (2).
6. انخفاض مؤشرات الحكم الرشيد في العراق مقارنة ببعض الدول العربية حيث بلغ متوسط اجمالي مدة الدراسة 2016 — 2020 (5,3%) مما يزيد من انشطة الاقتصاد الرمادي المشروعة والغير المشروعة كما في الجدول (4).
7. بلغت الضريبة المستحقة على كل دخل تدريسي يدرس دروس خصوصية للمرحلة السادس العلمي فقط (16,295,000) دينار، وان مجموع الضريبة المستحقة (6) تدريسي حسب عدد المواد بلغت (97,770,000) دينار سنوياً كما في الجدول (5) .
8. الضريبة الواجب سدادها عن دخل المتسوق الاول من العمولات وهو المسؤول عن الشبكة التي تتضمن 100 شخص بلغت (2,663,440,000) وهو مبلغ يزيد من الايرادات الضريبة

ثانياً/ التوصيات

1. يجب تسخير الامكانيات المادية والالكترونية لأجراء الحصر للأنشطة الاقتصادية الرمادي .
- 2.مراجعة الجزاءات ضمن قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته لمن لم يسجل نشاطه في سجلات الهيئة العامة للضرائب لتكون رادعة .
- 3.على الهيئة العامة للضرائب استخدام المخبرين للحصول على المعلومات عن ممارسي أنشطة الاقتصاد الرمادي من اجل محاسبتهم ضريبياً".
- 4.ألزام جميع اصحاب العمارات التي تحتوي على محلات وشقق تجارية بتثبيت نوع النشاط الذي يمارس في تلك المحلات والشقق، من اجل حصر الأنشطة الخاضعة لضريبة الدخل البعيدة عن القانون .
- 5.وحصر الأنشطة التي تمارس في العراق عبر الانترنت من قبل السلطة المالية لتقليل من عمليات التهرب الضريبي .

المصادر

اولاً/ القوانين

1. قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982
2. قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل
3. قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984 المعدل

ثانياً/ المصادر العربية

1. ابو نصار ، محمد محفوظ ، المشاعله ، فراس عطا الله ، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق ، ط3 ، مطابع الدستور العالمية ، عمان ، 2005 .
2. احمد، محسن ابراهيم ، تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 1980 — 2005 ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية ، 2007 .
3. الأعسر ، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 2016.
4. بطو ، علاء فريد عبد الاحد ، اثر التحدي الاخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2006 .
5. البغدادي ، علي غانم ، " نظم المعلومات ودورها في تعزيز الايرادات الضريبية "رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2015.
6. الجادري ،فراس عبد الامير حسين ، " تقويم نظام المعلومات الضريبي واثره في رفع فاعلية وكفاءة الاداء "، المعهد العربي المحاسبين القانونيين ، 2005.
7. خريس، ابراهيم محمد ، الضرائب في النظام المالي الاسلامي ، دراسة مقارنة ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013.
8. دغيم ، احمد علي ، " المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائياً للبطالة ، المكتبة الاكاديمية ، ط1 ، 2006 .
9. زين الدين ، ناصر ، مبادئ علم المالية ، دار النهضة ، القاهرة ، 2012 .
10. الساعوري ، حسن ، " اثر المجتمع المدني على الحكم الرشيد ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، مجلد (3) ، عدد (1) ، سليمان، 2017 .

11. سعدون ، عباس ناصر ، استخدام محددات التهرب الضريبي في تعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية ، بحث دبلوم مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2013.
 12. الشافعي ، جلال ، مبادئ المحاسبة الضريبية ، الدار الجامعية ، 2006 .
 13. الشافعي ، جلال عبد الحكيم ، دراسة تحليلية انتقادية لفلسفة المحاسبة الضريبية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، العدد 1 ، مجلد 33 ، 2011.
 14. شاكر ، علي غانم ، والخفاجي ، عبيد خيون ، "اثر نظم المعلومات في زيادة الايرادات الضريبية " ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات المحاسبية والمالية ، مجلد 12 ، عدد 38 ، 2017
 15. الشاوي ، الهام جعفر ، أهمية الافصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية لتحديد الدخل الخاضع لضريبة الشركات ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، 2008 .
 16. شوقي ، إسلام ، " ألوان الاقتصاد العشرة " مصر ، 2020.
 17. عبد الحميد ، عفيف ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر ، 2014 .
 18. عثمان ، سعيد عبد العزيز و العشماوي ، شكري رجب ، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ، اسكندرية ، 2007.
 19. فرج ، خيري عثمان فرز ، " إنهاء المنازعة الضريبية على الدخل بطريق الاتفاق " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2106.
 20. القيسي ، اعاد محمود ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، ط 1 ، دار الثقافة ، عمان ، 2011 .
 21. القبلي ، امل يحيى ، النظم المحاسبية الالكترونية في قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2010 ، مجلة الوعي الضريبي ، مصلحة الضرائب ، اليمن ، العدد 50 ، 2014 .
 22. كامل ، عاطف إبراهيم ، وعبد الله ، ولاء لطف " مدخل مقترح لتطور الضريبة العامة على المبيعات لمواجهة التحديات المعاصرة ، " ، المؤتمر العلمي الضريبي الحادي والعشرون ، الجمعية المصرية العامة والضرائب ، المجلد الثالث ، 2014 ،
 23. الكعبي ، جبار محمد علي ، التشريعات الضريبية في العراق ، مطبعة الكرار ، ط 2 ، العراق ، 2008.
 24. محسن ، حسن سالم ، الحصر الضريبي ومدى مساهمته في الحد من التهرب الضريبي " الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2016.
 25. محمود ، انور محمد فرج ، " دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد " ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، مجلد (3) ، العدد (1) ، السليمانية 2017 .
 26. ناصر ، انور عباس ، لطيف ، عبد الامير زامل ، ملاح ، حسن نايف ، " دور نظم المعلومات الضريبية في حصر المكلفين الخاضعين للضريبة ، مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثلى ، المجلد (9) ، العدد (11) ، 2019 .
 27. الوادي ، محمود حسين ، "مبادئ علم الاقتصاد ، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن ، 2010.
- ثالثاً/ موقع الانترنت**
1. (www.jamhara.com)
 2. www.elhayatarabiya.net/ar
 3. المالية/الاقتصاد/ www.jadwa.ly
 4. http://www.jamhara.com
 5. (www.elhayatarabiya.net/ar
 6. https://ar.tradingeconomics.com/iraq/employment-rate
- رابعاً/ المصادر الأجنبية**

1. Barker ,D ,Neher, K-E Nelson Education (2012), "Social media Marketing A strategic.
2. Baingan, E.,(2011). "Corporation Tax Administration And Revenue Performance Uganda Revenue Authority In Eastern Uganda" The Degree Of Masters Of Science In Accounting And Finance Of Maker ere University.
3. Bibisso , M.,(2014), "Assessment Of Tax Audit Practice: The Case Of Hawassa City Administration" For The Degree Of Masters In Accounting And Finance

4. Chuenjit , Pak rang,(2014). "The Culture Of Taxation: Definition And Conceptual Approaches For Tax Administration" Journal Of Population And Social Studies, Volume Number January.
5. Dawit , E, Solomon,(2014). " Factor Affecting Fairness Of Taxation On Category "B" Tax Payers" , Degree Of Master Of Science In Accounting And Finance.
6. Kamijo , Y. ,(2014). "A Theory Of Strategic Auditing : How Should We Select One Member From A Homogeneous Group?" School Of Economics And Management Research Center For Social Design Engineering Kochi University Of Technology.
7. Dub, G., G., (2014). "Tax awareness and compliance Dater minds in self-Assessment System in Gambelia Region".
8. Lumenyela ,J., J., (2014). "Assessment Of The Performance In Revenue Collection From Fresh Water Fishes At Nya Magana Municipal Council In Mwanza, Tanzania", Dissertation For The Degree Of Master Of Science In Agricultural Economics .
9. McGee ,R., (2008)" Taxation and public Finance in Transition
10. Zango , A., G., (2008). "Problems And Prospects Of Personal Income Tax Administration On Achaba Riders In Kano Metropolis" , Epartment Of Accounting Faculty Of Social And Management Sciences Umar Musa Yar'adua University Katsina State, Nigeria

Tax accounting for gray economy activities in Iraq, an applied research in the General Tax Authority

A. P. Orouba Moeen Ayesh / Middle Technical University / Institute
of Technical Management

Abstract

The research aims to study the phenomenon of the gray economy that has emerged and spread recently, and it is one of the colors of the economy and its activities, to make an inventory of these activities and tax accounting for the income generated by these activities, due to the lack of information about them by the General Tax Authority.

The problem of the research is determined in answering the question: Is it possible to impose a tax on the activities of the gray economy, which are the hidden legitimate activities that are far from the tax law in Iraq? To achieve the goal of the research, some of these activities that achieve high profits were selected, such as private tutoring wages for the preparatory stages, as well as the commission received by shoppers, including the first shopper who is responsible for paying commissions to members of the network marketing network as case studies for conducting tax accounting. It has been concluded through our research that there are activities belonging to the gray economy that it is necessary to be subject to tax and limits because they are covered by the Iraqi Income Tax Law No. 113 of 1980 and its amendments, and that the continuation of not calculating a tax is a tax evasion that leads to a decrease in tax revenues and then budget revenues.

Keywords: tax accounting, tax law, gray economy.

